

**البيان الختامي**

المؤتمر الثالث لجمعية الأمل العراقية

**مبادرة ريادية في تحويل الانجاز إلى طموح متجدد**

تحت شعار (من أجل خير الإنسان) ، أنهى المؤتمر العام الثالث لجمعية الأمل العراقية أعماله في بغداد في التاسع عشر من كانون الأول الجاري، حضره العديد من اعضاء الجمعية من مختلف المحافظات ومن خارج العراق ، ومشاركة عدد من شخصيات المجتمع المدني .

افتتح لمؤتمر من قبل أكبر الأعضاء سناً ، الذي أعلن توفر النصاب القانوني المطلوب للمؤتمر ، وطالب الحضور بالوقوف دقيقة صمت اجلالاً لشهداء منظمات المجتمع المدني ، وعزف نشيد "موطني" ، ثم استهل رئيس الجمعية ، المهندس نعمان منى ، كلمة الافتتاح ، مرحباً بالحضور و متمنياً النجاح للمؤتمر ، كما استذكر بالم غياب اثنين من مؤسسي الجمعية ، الشهيد كامل شياع الذي أعتيل غدرأ في آب الماضي ، والشيوخ عطا الطالباني ، رئيس فرع كردستان ونائب رئيس الهيئة الإدارية للجمعية ، الذي توفي في نيسان ٢٠٠٠ .

وبعدها انتخب المؤتمر هيئة لرئاسة جلساته ، كما صادق على جدول العمل ، الذي تضمن التقرير العام للهيئة الإدارية ، وتقرير هيئة الرقابة الإدارية والمالية ، والتقرير المالي ، والتعديلات على النظام الداخلي للجمعية، واستراتيجية خطة الجمعية المقبلة.

وعلى مدى يومين ، وفي أجواء ديمقراطية تسودها الصراحة والشعور العالي بالمسؤولية ، ناقش المجتمعون برامج ونشاطات الجمعية لفترة التسع سنوات الماضية، بعد انعقاد المؤتمر العام الثاني في أربيل في عام ١٩٩٩ ، التي يشكل انتقال المقر العام للجمعية إلى بغداد في أيار ٢٠٠٣ ، انعطافة نوعية في مسار تطور برامجها الإنسانية والتنموية في مجال الإغاثة والصحة والتعليم والتدريب ، وبناء قدرات العاملين في منظمات المجتمع المدني ، وحملات المدافعة والضغط حول الدستور والوحدة الوطنية وسوء الخدمات العامة وقانون المنظمات غير الحكومية، وكذلك نشر

الثقافة المدنية بمفاهيم الدستور والانتخابات والتوعية بحقوق الإنسان والجنر بين مختلف القطاعات الاجتماعية وفي أغلب المحافظات ، وبناء علاقات العمل المشترك مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والمؤسسات الحكومية المعنية ، وكذلك تطوير علاقات التعاون مع المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة .

وقيم المؤتمر عالياً دور العاملين والمتطوعين في الجمعية، الذين جابهوا التحديات الخطيرة في تردي الأمن والوضع الاجتماعي والسياسي العام ، وسوء الخدمات العامة وماتشكله من معاناة ومضايقات لاتنتهي في حياة المواطن اليومية، وعملوا بتفان وبلا كلل لتحقيق رسالة الأمل الإنسانية.

وحددت استراتيجية خطة الجمعية للسنوات الثلاث القادمة ، التي أقرها المؤتمر بالاجماع، هدفاً أساسياً "نحو إعادة بناء الإنسان والتأثير على الوعي الاجتماعي لتأسيس مجتمع مدني حديث" . ومن هذا المنطلق ، تسعى الجمعية كمنظمة مجتمع مدني ، لها مكانتها المتميزة ومبادراتها الرائدة في التعبئة والتشديد الاجتماعي والتأثير على صناع القرار ، للمساهمة في ترويج السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في العراق ، ورفع مستوى الأمن الإنساني للمواطنين ، والمساعدة في توفير وتطوير الفضاء الحر للديمقراطية .

وتضمنت خطة العمل عدداً من المحاور لنشاط الجمعية المستقبلية ، من بينها : حملة التعديلات الدستورية وانتخابات مجالس المحافظات ومجلس النواب ، والترويج لثقافة حقوق الإنسان والجنر بين أوساط القضاة والعاملين في سلك القضاء وفي أجهزة أنفاذ القانون ، وكذلك بين مختلف الفئات الاجتماعية ، وتحقيق الاصلاح القانوني على ضوء المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، والتوعية بمخاطر الفساد الإداري والمالي في الأجهزة الرسمية ، وتقديم المعالجات لاحتوائه ، وتشجيع الحوار المدني بين الشباب لمناهضة العنف والتطرف ، والتمسك بمبادئ المواطنة والتعايش الاجتماعي والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين وسيادة القانون ، وتمكينهم للمشاركة الفعالة في عملية التحولات الديمقراطية والتنمية على كل المستويات .

كما تضمن أحد المحاور أهمية التوسع في مجال محو الأمية بين النساء وتعليمهن ، وتنمية مهارتهن في استخدام التكنولوجيا الحديثة وتشجيعهن للدخول في سوق العمل ، ونشر التوعية بحقوق المرأة ومشاركتها الفاعلة في الحياة العامة، ومناهضة العنف ضد المرأة. وكذلك التوسع في مشاريع العيادات الطبية ، وخصوصاً للنساء والأطفال في المناطق الريفية والأحياء الشعبية ، ورفع مستوى الوعي الصحي والبيئي بينهم.

وجرى التأكيد ايضاً على أهمية التشبيك بين المنظمات غير الحكومية لزيادة تأثير حركة المجتمع المدني ، ومشاركتها مع الحكومة وأجهزتها المختلفة ، ومع السلطة التشريعية في عملية صنع القرارات وفي عملية تنفيذها ومراقبتها وتقييمها ، كمقومات اساسية لبناء الديمقراطية. وأدرجت في خطة العمل ، مستلزمات تطوير كيان الجمعية ، باعتماد نظام مؤسساتي يحدد التخصص والمسؤوليات وينظمها بشكل واضح وفق لوائح وأنظمة داخلية شاملة ، ومواصلة العمل على تنمية قابليات ومهارات منتسبيها .

وأقرت بالاجماع التعديلات المقترحة على النظام الداخلي للجمعية ، لمواكبة التوسع الكبير في أنشطتها ومساحة عملها.

وبإشراف أحد المحامين ، اختتم المؤتمر أعماله بانتخاب مجلس الأمناء المتكون من سبعة اشخاص وعضوين احتياط بطريقة الاقتراع السري المباشر.

وفي أول اجتماع عقده مجلس الأمناء بعد المؤتمر ، جرى انتخاب السيد نعمان منى رئيساً له ، وكذلك انتخاب نائب الرئيس والسكرتير والمدير المالي ، وتحديد المهام التي ينهض بها المجلس خلال الستة اشهر القادمة ، وفق استراتيجية خطة العمل التي أقرها المؤتمر العام الثالث .

بغداد في ٢١ / ١٢ / ٢٠٠٨

=====